أثر التحول الديموغرافي على معدلات الإعالة والانتاجية في الدول العربية

الدكتور أحمد زهير الحاج قنبر

كلية العلوم الإدارية – جامعة الاتحاد الخاصة

الملخص

اتسم النموذج الديموغرافي للدول العربية، في الماضي، بمعدلات مرتفعة للخصوبة والوفاة وقد تغير هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع وزيادة توقعات الحياة اللذين أحدثا تغيراً في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في سن القدرة على العمل (15 – 64) كما أدى استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد صغار السن (0 – 14) بشكل لا سابق له. وتنص العديد من الفرضيات التنموية الحديثة على أن التغيرات في التركيبة العمرية للسكان لها دور كبير وأثر واضح في عملية التنمية. ففي مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين. وقد خلص البحث إلى أن الدول العربية تنقسم تبعاً لمعدلات نمو الفئات العمرية العريضة إلى ثلاث مجموعات (البلدان الفتية – البلدان في المرحلة الانتقالية – البلدان في بداية التعمير) ، كما أوضح البحث أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين فيما يتعلق بآثار التغيرات الديموغرافية فيها وأوصى بقيام كلا المجموعتين بوضع سياسات ملائمة للاستفادة من الهبة الديموغرافية،

الكلمات المفتاحية : التحول الديموغرافي، التركيبة العمرية للسكان ، معدلات الإعالة، الانتاجية.

1. مقدمة:

إن الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد اقل من السكان المعالين يؤدي إلى إمكانية نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل والتي قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصةً وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية بموازاة نمو بطئ لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول (في أوقات متفاوتة ولكن لزمن محدد) ظهور النافذة (الهبة) الديموغرافية.

ويمكن إيضاح مفهوم النافذة الديموغرافية بأنه الوقت الذي تزداد فيه نسبة السكان في الفئة العمرية (15 – 64) لتصل إلى أكثر من 55 % من مجموع السكان (وذلك حسب تعريف الأمم المتحدة)، وقد حدثت النافذة الديموغرافية في أوروبا بين عامي (1950 – 2000)، وحدثت في الصين بين عامي (1990–2015) ، ودخلت الهند النافذة الديموغرافية في عام 2010 ومن المتوقع استمرارها حتى عام 2050، أما غالبية دول أفريقيا فلن تدخل النافذة الديموغرافية حتى عام 2045 وما بعد. وتعد النافذة الديموغرافية من المظاهر الايجابية لعملية التحول في البنية العمرية للسكان والتي يمكن استغلالها للاستثمار وتحسين إنتاجية العمل، وخلق العديد من الفرص للاستثمار في الوطن العربي من اجل الاستغلال الأمثل لموارده الطبيعية والبشرية وتحسين خصائص هذه الأخيرة وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم واقتناء المعرفة. (ESCWA,2018).

وتمثل النافذة الديموغرافية السمة الأبرز للمرحلة الثانية من عملية التحول الديموغرافي، ويقصد بالتحول الديموغرافي « الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة ». ويمر هذا التحول بمرحلتين: الأولى ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال والرضع، بينما يستمر معدل الخصوبة مرتفعاً، فيرتفع معدل النمو السكاني وترتفع نسبة الفئات العمرية الصغيرة ويرتفع معدل الإعالة.أما المرحلة الثانية فينخفض فيها معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (2.11 طفل لكل امرأة) فينخفض معدل النمو السكاني ويتجه نحو الاستقرار وتنخفض نسبة

الفئات العمرية الصغيرة، وترتفع نسبة السكان في سن العمل، الذين كانوا في الفئات العمرية الصغيرة في المرحلة الأولى، وينخفض معدل الإعالة.

2. مشكلة البحث:

إن تحويل العبء الديموغرافي الناجم عن الزيادة السكانية في الدول العربية إلى (هبة ديموغرافية) يرتبط بقدرة هذه الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل، إلا أن المؤشرات الحالية تبين ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل إنتاجية القوة العاملة العربية وقلة فرص العمل المحدثة سنوياً. لذلك يجب إتباع سياسات تنموية مناسبة للاستفادة من هذه (الهبة الديموغرافية).

3. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة وضع أسس علمية لخطط تنموية تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، قادرة على تحقيق نتائج ايجابية وتجاوز إشكالية التناقض بين انخفاض الإنتاجية وضرورة خلق المزيد من فرص العمل.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم وخصائص التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في الدول العربية، والتعرف على أثار هذه التغيرات على واقع التنمية الاقتصادية فيها، والعمل على اقتراح منهج تخطيطي يوظف مفهوم (النافذة الديموغرافية) في خدمة الأهداف التنموية على الأمد الطويل.

5. منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث.

6. فروض البحث:

1- هناك ارتباط بين عدد أفراد القوة البشرية في الدول العربية وبين انخفاض معدلات الإعالة الكلية.

2 – هناك ارتباط بين عدد أفراد القوة البشرية في الدول العربية وبين ارتفاع معدلات إعالة كبار السن.

3 – هناك ارتباط بين ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية وبين ارتفاع متوسط إنتاجية القوة العاملة العربية.

حيث سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام برنامج Excel.

7. الدراسات السابقة:

ركّزت الأبحاث والدراسات التي قامت بها الجهات الدولية المتخصصة على تحديد اتجاهات تطور التركيبة العمرية للسكان في الدول العربية خلال العقود القادمة، والآثار الديموغرافية المتوقعة لدخول هذا الدول مرحلة النافذة الديموغرافية، ولم توضح هذه الدراسات الأثر الاقتصادي لانفتاح النافذة الديموغرافية في الدول العربية ومن أهم هذه الدراسات الإسقاطات الدورية للسكان الصادرة عن الأمم المتحدة التي تبين توقعات النمو السكاني في دول العالم للسنوات والعقود القادمة دون أن تشير إلى الآثار المتوقعة لهذا النمو على المؤشرات التنموية لهذه الدول.

وأهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها توضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانفتاح النافذة الديموغرافية في الدول العربية.

8. الإطار النظري للبحث :

8.1. مفهوم وخصائص التغيرات الديموغرافية في الدول العربية:

تزايد عدد سكان العالم العربي من حوالي 36 مليون نسمة في بداية القرن العشرين إلى 80 مليوناً تقريباً في منتصفه، ليبلغ حوالي 307 ملايين في منتصف العام 2003 ويتجاوز عدد سكان الوطن العربي حالياً 400 مليون نسمة. وفي حين وصل معدل النمو السنوي الوسطي إلى حده الأقصى في الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغ حوالي 3 %، وانخفض إلى 2.6 % خلال الفترة 1980 – 2000 ، ووصل إلى 2.3% خلال الفترة من 2001–2022 ، ومن المتوقع تدنيه إلى أقل من 1.9 % خلال العقدين المقبلين، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استمرار تدني مستويات الوفيات وتوقع انخفاض أكبر في مستويات الخصوبة. (UN Economic and social affairs,2022). وعلى الرغم من زيادة العدد المطلق للسكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (0 – 14) من 75 مليوناً عام 1980 إلى 109 مليون عام 2000، انخفضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان من 44.2 % عام 1980 إلى 38.1 %

عام 2000 والى 31.9% في عام 2020، كما يتضح من الجدول التالي. كما يبين الجدول أن نسبة كبار السن لم تتعدى 5 % في عام 2020. على الرغم من أن عدد كبار السن (65 وأكثر) قد تضاعف من 5.7 ملايين عام 1980 إلى 10.4 ملايين عام 2000 ووصل إلى 21.3 مليوناً في عام 2020، وهذا يعود إلى إنه عندما يكون انخفاض مستوى الخصوبة في بدايته كما هي الحال في العالم العربي يكون التعمير أيضاً في مرحلته الأولى. (مع ملاحظة أن بيانات بعض الدول العربية مثل ليبيا وسورية اعتمدت على الاسقاطات وفق منهجية الأمم المتحدة)

الجدول رقم (1) توزع السكان في الوطن العربي حسب الفئات العمرية الأساسية للفترة 1980 – 2020 (%)

الدولة	14 – 0			64 – 15			65 فأكثر		
	1980	2000	2020	1980	2000	2020	1980	2000	2020
الأردن	49.4	38.9	29.0	47.5	58.3	66.7	3.1	2.8	4.3
الإمارات	28.6	26.8	20.1	70.2	72.0	72.7	1.2	1.2	7.2
البحرين	34.7	29.7	21.5	63.3	67.8	72.7	2.0	2.5	5.9
تونس	42.0	30.3	22.0	54.2	64.1	70.1	3.8	5.6	7.9
الجزائر	46.5	35.1	25.6	49.6	60.8	68.6	3.9	4.1	5.8
ليبيا	46.7	32.9	27.0	51.1	63.6	66.6	2.2	3.5	6.4
سورية	49.0	39.9	29.9	48.3	57.2	65.9	2.7	2.9	4.2
جيبوتي	44.6	43.2	38.6	52.9	53.8	57.4	2.4	3.0	4.0
السودان	44.3	40.1	32.5	52.9	56.5	62.7	2.8	3.4	4.8
الصومال	46.7	47.8	47.1	50.4	49.8	50.5	2.9	2.4	2.4
العراق	46.1	40.4	35.1	51.4	57.0	61.1	2.5	2.7	3.8
عُمان	45.5	37.6	33.8	52.2	60.4	62.5	2.3	2.0	3.7
فلسطين	47.5	46.4	39.8	49.0	50.1	57.0	3.5	3.5	3.2
قطر	32.2	27.0	20.9	66.5	71.5	71.5	1.3	1.5	7.6

الكويت	40.2	30.9	20.8	58.4	67.6	73.8	1.4	1.5	5.4
لبنان	40.1	30.8	22.6	54.5	63.1	70.1	5.4	6.1	7.3
مصر	41.4	36.3	29.8	54.6	59.2	64.0	4.0	4.5	6.2
موريتانيا	43.1	43.2	39.8	52.1	53.4	56.8	4.8	3.4	3.4
المغرب	43.2	32.9	26.3	52.7	62.8	67.6	4.1	4.3	6.1
السعودية	44.3	39.7	31.8	52.9	57.8	64.1	2.8	2.5	4.1
اليمن	49.8	49.1	46.6	48.0	48.5	51.1	2.2	2.4	2.3
المجموع	44.2	38.1	31.9	52.4	58.3	63.2	3.4	3.6	4.9

المصدر: UN Economic and social affairs,2022, world population prospects, the revision

الجدول رقم (2) معدل النمو السنوي في الدول العربية للفئات العريضة لفترة 1980 – 2020 (%)

الدولة	14 – 0		64 – 15		65 فأكثر	
	1980 – 2000	2001 – 2020	1980 – 2020	1980 – 2020	1980 – 2000	2001 – 2020
الأردن	2.9	1.1	5	2.65	3.6	5.2
الإمارات	4.8	0.2 –	4.8	2.5	5.1	8.3
البحرين	2.6	0.5	3.2	2.4	4.2	2.4
تونس	0.3	1.5 –	2.6	1.5	3.9	2.2
الجزائر	1	0.4 –	3.3	2.15	2.6	2.1
ليبيا	1	0.8	3.9	1.4	5	5.1
سورية	2	0.7	3.9	2.8	3.4	3.6
جيبوتي	3.4	1.2	3.6	1.7	4.7	3.3
السودان	1.9	1.2	2.7	2.3	3.4	3.6
العراق	2.5	1.9	3.25	3.05	3.5	3.7

فلسطين	3.7	3	3.9	3.95	3.9	1.9
قطر	3.8	0.3	4.15	2.2	6.2	8
الكويت	0.4	2.1	2.9	2.75	2.1	9.2
لبنان	0	0.5 -	1.75	1.9	1.9	1.6
مصر	1.5	1	2.5	2.25	2.8	2.8
المغرب	0.7	0.3	2.8	1.6	2.3	2.2
السعودية	3.6	2	4.5	3.15	3.6	5.2
اليمن	3.9	3.2	4	3.9	4.4	2.7
المجموع	1.9	1.3	3.05	2.5	3	3.1

المصدر: UN Economic and social affairs,2022, world population prospects, the revision

وتوضح مقارنة معدلات النمو بين مختلف الفئات العمرية للسكان الزيادة السكانية التي طالت هذه الفئات، (كما هو موضح في الجدول رقم 2)، أنه في حين كان معدل نمو فئة صغار السن (0- 14) أدنى من معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1980 – 2000 على مستوى العالم العربي والبالغ (2.6%)، تجاوز معدل نمو فئات السكان في سن القدرة على العمل وكبار السن معدل النمو السنوي للسكان (3.05% و 3.0 % بالترتيب). كما نلاحظ ارتفاع معدل نمو فئتي السكان في سن القدرة على العمل وكبار السن (2.5 و 3.1 %) عن معدل نمو السكان خلال الفترة 2001 – 2020 على مستوى المنطقة العربية ككل والبالغ (2.3 %)، وتتراوح قيمة هذين المعدلين بين حد أقصى (3.9 %) في اليمن وفلسطين، وحد أدنى (1.4 %) في ليبيا بالنسبة إلى الفئة 15 – 64 سنة، وحد أقصى (9.2 %) في الكويت، وحد أدنى (1.6%) في لبنان بالنسبة إلى كبار السن (65 وأكثر). ويكتسب التحول الديموغرافي في المنطقة العربية سمات خاصة إذ حدث في مرحلة غير عادية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ولإبراز نمط التحول الديموغرافي في العالم العربي، لابد من استقراء اتجاهات التغير في مستويات الوفاة والخصوبة التي تبين ارتفاع معدل الولادات مع اتجاه بطيء نحو الانخفاض منذ الخمسينات حتى أوائل الثمانينات في موازاة انخفاض منتظم وسريع

لمعدل الوفيات، وقد وصلت معدلات النمو الطبيعي إلى مستويات تعد من بين الأعلى في العالم خلال هذه الفترة ثم أخذت في الانخفاض في ما بعد، وفي حين تظهر المعطيات ارتباطاً واضحاً بين انخفاض معدل الوفيات من جهة وانخفاض معدلي الولادات والنمو الطبيعي بالنسبة إلى الدول النامية (ومنها الدول العربية) ككل، يبدو هذا الارتباط ضعيفاً بالنسبة إلى العالم العربي(رشاد هدى ، 2016)، فقد بقيت الخصوبة مرتفعة لفترة طويلة على الرغم من ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء حالتي لبنان وتونس حيث كان التحول مبكراً، وساد الاعتقاد بعدم إمكان انخفاضها واستمر راسخاً حتى منتصف الثمانينات مع باحثين معروفين أمثال كيرك وكولدويل وكليلاند وويلسون ولوتز وناجي.(نوفل محمد ، 2018). وقد بينت إحدى المحاولات لربط هذا السياق الخاص بالعالم العربي بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي شهدته دول الخليج العربي واستفادت منه معظم الدول العربية، أن الارتفاع السريع في العائدات النفطية الذي نتجت منه زيادات مفاجئة وكبيرة في المداخيل أدى إلى خلق طلب متزايد على الأطفال الذين أصبح عبؤهم الاقتصادي مقبولاً، كما سمح تحسن الأوضاع الصحية بجعل هذا الطلب أكثر قابلية للتحقق. لكن ارتفاع المستويات التعليمية الذي ينعكس سلباً على هذه الزيادة في الطلب على المواليد كان بطيئاً نسبياً وكانت النتيجة حدوث ارتفاع ملحوظ في مستويات الخصوبة خصوصاً بين السكان المواطنين في دول الخليج العربي، ومع انتشار التعليم، خصوصاً بين الإناث، خف الطلب على المواليد وانخفضت مستويات الخصوبة (ESCWA, 2018)، وفي حين يشدد بعض الباحثين على العامل الاقتصادي في انخفاض الخصوبة، ويرى في التحولات الاقتصادية عاملاً هاماً في تسريع التحول الديموغرافي في المنطقة العربية، يعتبر آخرون أن اختلاف ديناميات التغير وتنوع التجارب في الدول العربية يدفعان باتجاه توخي الحذر في مقاربة التحول الديموغرافي في المنطقة العربية انطلاقاً من التجربة الغربية. (نوفل محمد ، 2018) .وتميزت الدول التي عرفت تحولاً مبكراً للخصوبة، كلبنان وتونس، بقلة مواردها وعدم تناسبها مع حجم سكانها ، وتبنيها سياسة معلنة أوغير معلنة لتنظيم الأسرة. وعموماً يبدو أن تغير الخصوبة في البلدان العربية كان يرتبط بعملية التنمية في الدول التي وضعت سياسات تنموية واضحة. في حين كانت الخصوبة ترتبط بعوامل

أخرى في الدول التي لم يكن لديها خطط تنموية حقيقية، ومن هذه العوامل الرغبة بحياة لائقة في مقابل ضآلة الفرص المتاحة لتحسين المعيشة وقد قادت هذه العوامل التحول الديموغرافي بالنسبة إلى الفئات الميسورة من السكان، في حين أدار الفئات الأخرى صراع البقاء وتكوين أسر جديدة. (رشاد هدى ، 2016) . ويلاحظ من خلال الجدول التالي، أن معدل الخصوبة الكلية على مستوى العالم العربي ككل قد ارتفع من 2،6 أطفال للمرأة الواحدة خلال الفترة 1980 – 1985 إلى 7,3 طفل للفترة 1995–2000 ثم انخفض إلى 4,1 طفل للفترة 2000–2005 واستمر انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 3,4 طفل للفترة 2010–2015 وإلى 3,1 طفل للفترة 2015–2020، ويشير الجدول رقم (3) إلى استمرار ارتفاع هذا المعدل فوق مستوى الإحلال الذي يبلغ 2.1 طفل للمرأة، ومرتفع كذلك عن المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 2.83 طفل ، إلا أن هذا الانخفاض العام يحمل في طياته تفاوتاً في الوتيرة من بلد إلى أخر حيث يمكن التمييز بين الأنماط التالية لانخفاض الخصوبة (مع ملاحظة أن بيانات بعض الدول العربية مثل ليبيا وسورية اعتمدت على الاسقاطات وفق منهجية الأمم المتحدة):

(أ) انخفاض سريع: أي تدني معدل الخصوبة الكلية بأكثر من 3 أطفال للمرأة، في سورية وليبيا والجزائر.

(ب) انخفاض معتدل: أي تدني المعدل بمقدار طفلين أو أكثر، في الأردن وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت.

(ج) انخفاض بطيء: أي بمقدار طفل أو أكثر في فلسطين ومصر وعمان وجزر القمر والبحرين ولبنان واليمن والعراق والسودان،

(د) لا انخفاض: في الصومال وجيبوتي وموريتانيا.

الجدول رقم (3) معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية للفترة 1980 – 2020

الدولة	معدل الخصوبة الكلية (طفل لكل امرأة)				
	1980 1985–	1995 2000–	2000 2005 –	2010 2015–	2015 2020–
الأردن	6.8	4.1	3.6	2.8	2.5

الإمارات	5.2	3.2	2.8	2.3	2.2
البحرين	4.6	3.0	2.7	2.2	2.0
تونس	4.9	2.3	2.0	1.9	1.9
الجزائر	6.4	3.2	2.8	2.3	2.1
ليبيا	7.2	3.4	3.0	2.4	2.2
سورية	7.3	3.8	3.3	2.6	2.4
جيبوتي	6.6	6.1	5.7	4.8	4.2
السودان	6.0	4.9	4.4	3.4	3.1
العراق	6.4	5.3	4.8	3.8	3.3
فلسطين	7.0	6.0	5.6	4.6	4.1
قطر	5.5	3.7	3.2	2.6	2.4
الكويت	4.9	2.9	2.7	2.3	2.2
لبنان	3.8	2.3	2.2	2.0	1.9
مصر	5.3	3.5	3.3	2.8	2.5
موريتانيا	6.3	6.0	5.8	5.0	4.5
المغرب	5.4	3.0	2.7	2.4	2.3
السعودية	7.2	5.1	4.5	3.4	3.0
اليمن	8.5	5.1	7.0	6.3	6.0
المجموع	6.2	7.3	4.1	3.4	3.1

المصدر: UN Economic and social affairs,2022, world population prospects, the revision

وهناك علاقة مباشرة بين انخفاض مستوى الخصوبة وتغير البنية العمرية، فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى تدني نسبة الصغار من السكان (أقل من 15 سنة) ، وذلك يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية الأخرى ويرتبط أيضاً الانخفاض السريع لمستوى الخصوبة بتسارع تعمير السكان (زيادة نسبة كبار السن) إذ يعني ذلك دخول أعداد أقل من أفواج الولادات المتتالية في البنية العمرية، ويزيد في المقابل نسبة

السكان الراشدين والمعمرين إلى مجموع السكان. أما تأثير انخفاض مستوى الوفيات على البنية العمرية، فهو مرتبط بالنمط العمري الملازم لهذا الانخفاض، فعلى الرغم من أن المكاسب التي تتحقق على صعيد فرص الحياة خلال المراحل الأولى من انخفاض مستوى الوفيات تطاول كل الفئات العمرية، فإنها أكثر أهمية بالنسبة إلى الصغار والنساء في أعمار الخصوبة، وبالتالي فهي تسهم في فتوة السكان، لكن مع التقدم الطبي وتحسن إجراءات الصحة العامة وتحقيق مستويات عالية من الصحة لفئة صغار السن، تطال المكاسب الفئات السكانية الأكثر تقدماً في العمر وتسهم في بقاء نسب أكبر من الأفواج العمرية المتقدمة في الأعمار. وقد أسهم تزامن مستويات مرتفعة من الخصوبة مع انخفاض مستمر لمستويات الوفاة في فتوة سكان العالم العربي، إلا أن التنوع في التجارب الديموغرافية للدول العربية والانخفاض الملحوظ للخصوبة سيؤدي إلى ظهور أنماط مختلفة من البنى العمرية في العقدين المقبلين، وقد أدى التحول الديموغرافي السريع الذي طاول حديثاً بعض الدول العربية إلى تسريع ظاهرة التعمير لسكان العالم العربي بمجمله.

(زينات كريم ، 2017) . لكن مهماً اختلفت آليات التغير وتنوعت التجارب، يبدو التحول الديموغرافي واضحاً في العالم العربي، وقد طاول كل البلدان وقطع أشواطاً في البعض منها، في حين شارف على نهايته في البعض الآخر.

8.2. أثار التغيرات الديموغرافية على معدلات الإعالة في الدول العربية:

يظهر أثر التحولات الديموغرافية على عملية التنمية الاقتصادية واضحاً في ارتباط هذه التغيرات بمعدلات الإعالة وما ينتج عن انخفاضها من ارتفاع لمعدلات الادخار والاستثمار من جهة، وارتباطها أيضاً بمعدل البطالة وما ينتج عن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من زيادة الطلب على فرص العمل في مقابل ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على مجاراة هذا الطلب وما ينتج عن ذلك من تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة، من جهة أخرى. وقد أدت التغيرات الديموغرافية التي طالت غالبية المجتمعات العربية إلى حدوث تبدلات في اتجاهات ونسب الإعالة على صعيد العالم العربي ككل، حيث يظهر الجدول رقم (4) انخفاض نسبة الإعالة الكلية من 90.9 (فرد لكل مائة عامل) عام 1980 إلى 71.5 عام 2000، واستمر انخفاضها إلى

58.4 بحلول العام 2020، وقد طال هذا الانخفاض كل البلدان العربية دون استثناء، وفي حين تباينت النسب عام 2000 بين حد أقصى في اليمن (106.1)، وحد أدنى في الكويت (38.7) والإمارات العربية المتحدة (38.9) وقطر (39.9) والبحرين (47.5)، انخفض هذا التباين في عام 2020 بحيث بلغت النسبة حدها الأقصى في اليمن (95.7)، وحدها الأدنى في الكويت (35.5) تليها الإمارات العربية المتحدة (37.5) والبحرين (37.7) نظراً إلى النسبة المرتفعة لفئة السكان في سن القدرة على العمل في بلدان الخليج العربي.

الجدول رقم (4) معدلات الإعالة الديموغرافية في الدول العربية للفترة 1980 – 2020 (فرد لكل مائة عامل)

الدولة	معدل الإعالة الكلية			معدل إعالة الصغار			معدل إعالة المسنين		
	1980	2000	2020	1980	2000	2020	1980	2000	2020
الأردن	110.5	71.5	49.9	104	66.7	43.5	6.5	4.8	6.4
الإمارات	42.4	38.9	37.5	40.7	37.2	27.6	1.7	1.7	9.9
البحرين	58.2	47.5	37.7	54.9	43.8	29.6	3.3	3.7	8.1
تونس	84.5	56	42.7	77.5	47.3	31.4	7	8.7	11.3
الجزائر	101.7	64.4	45.8	93.8	57.7	37.3	7.9	6.7	8.5
ليبيا	95.7	57.2	50.1	91.4	51.7	40.5	4.3	5.5	9.6
سورية	107	74.9	51.8	101.4	69.8	45.4	5.6	5.1	6.4
السودان	89	77	59.5	83.7	71	51.8	5.3	6	7.7
العراق	94.6	81.5	63.6	89.7	76.4	57.4	4.9	5.1	6.2
عُمان	91.6	65.6	60	87.2	62.3	54.1	4.4	3.3	5.9
فلسطين	104	99.6	75.4	96.9	92.6	69.8	7.1	7	5.6
قطر	50.2	39.9	39.8	48.5	37.8	29.2	1.7	2.1	10.6
الكويت	71.2	38.7	35.5	68.8	36.9	28.2	2.4	1.8	7.3
لبنان	83.5	58.5	42.6	73.6	48.8	32.2	9.9	9.7	10.4

مصر	83.1	68.9	56.3	75.8	61.3	46.6	7.3	7.6	9.7
موريتانيا	88.3	87.3	76.1	82.7	80.9	70.1	5.6	6.4	6
المغرب	89.8	59.2	47.9	82	52.4	38.9	7.8	6.8	9
السعودية	89	73	56	83.7	68.7	49.6	5.3	4.3	6.4
اليمن	108.4	106.1	95.7	103.8	101.2	91.2	4.6	4.9	4.5
المجموع	90.9	71.5	58.4	84.5	65.3	50.6	6.4	6.2	7.8

المصدر: UN Economic and social affairs,2022, world population prospects, the revision

كذلك شهدت نسبة إعالة الصغار انخفاضاً ملحوظاً على صعيد المنطقة العربية من 84.5 عام 1980 إلى 65.3 عام 2000 ثم إلى 50.6 عام 2020، وقد طال هذا الاتجاه كل البلدان وتراوحت النسب في عام 2000 بين حد أقصى في اليمن (101.2) تليها الصومال (96.0)، وحد أدنى في الكويت (36.9) تليها الإمارات (37.2) وقطر (37.8)، أما في عام 2020 فقد تباينت النسب بين حد أقصى في الصومال (93.3) تليها اليمن (91.2)، وحد أدنى في الإمارات (27.6) والكويت (28.2) وقطر (29.2).

وبموازاة انخفاض نسبة الإعالة الكلية ونسبة إعالة الصغار، يلاحظ ثبات نسبي لمعدل إعالة الكبار خلال الفترة 1980 – 2000 على مستوى العالم العربي ككل، وقد انعكس انخفاض مستوى الخصوبة ارتفاعاً في نسبة إعالة الكبار، خصوصاً في البلدان التي تتميز بارتفاع مستويات الخصوبة فيها لذلك يبدو واضحاً ارتفاع نسبة إعالة الكبار خلال الفترة 2000 – 2020 بحيث بلغت حدها الأقصى في تونس (11.3) وقطر (10.6) ولبنان (10.4) أي في البلدان التي تتسم بالاتجاه السريع نحو تحقيق مستوى الإحلال، وحد أدنى في اليمن (4.5) وفلسطين (5.6) وعُمان (5.9) أي في البلدان التي تتسم بالمسار البطيء جداً لتحقيق مستوى الإحلال. إذاً ومن خلال ما سبق نجد أن فرضية البحث الأولى هي فرضية صحيحة حيث انخفضت معدلات الإعالة الكلية بالتزامن مع ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية وتظهر دراسة الارتباط بينهما إلى وجود ارتباط سلبي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط (والمحسوب عن طريق برنامج EXCEL) (0.980 –)، كما نجد أن فرضية البحث الثانية هي فرضية صحيحة أيضاً حيث

ارتفعت معدلات إعالة كبار السن بالتزامن مع ارتفاع أعداد أفراد القوة البشرية العربية وتظهر دراسة الارتباط بينهما إلى وجود ارتباط إيجابي وقوي حيث بلغ معامل الارتباط (0.852).

8.3. أثار التغيرات الديموغرافية على الانتاجية في الدول العربية:

على الرغم من فتوة السكان في الوطن العربي إلا أنه يلاحظ أن نسبة العاملين إلى عدد السكان في المنطقة العربية تعتبر من أدنى النسب عالمياً، إذ تقل عن 35 %، وبالتحديد في الجزائر والأردن واليمن والمغرب. وتحتل مصر مرتبة الصدارة من حيث حجم العمالة في دول المنطقة العربية تليها الجزائر ثم السعودية، وتفرض الأحجام الكبيرة لقوة العمل في بعض هذه الدول تحديات كبيرة عليها تتعلق بتوفير فرص العمل ومعدلات الأجور والمستوى المعيشي للعاملين.(International Labor Office, 2020)

وتعد معدلات بطالة الشباب في العالم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية حول " اتجاهات التشغيل في العالم العربي " إلى أن معدلات البطالة الإجمالية ومعدلات بطالة الشباب بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى في العالم بأسره. حيث ارتفع معدل البطالة بين الشباب ليبلغ (25.6 %) وهو ما يعادل ضعف معدل البطالة الإجمالي للدول العربية والذي قُدر بـ (12.2 %) لنفس العام.(International Labor Organization, 2020)

وتؤكد هذه الحالة وجود مشاكل ترتبط بآليات توظيف الشباب واستيعابهم في العمل، فضلا عن الخلل الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل العربي. وكذلك المشاكل المرتبطة بإدارة النواتج التعليمية التي لا تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية. أما السمات المشتركة لبطالة الشباب في العالم عموماً، وفي دول المنطقة العربية خصوصاً، فيمكن إيجازها على النحو الآتي:(International Labor Organization, 2020)

(أ) تفوق البطالة بين الشباب مثيلتها بين البالغين بشكل عام، ولا تخرج الدول العربية عن هذه القاعدة.

(ب) فئة الشباب هي أكثر حساسية من فئة البالغين إزاء الصدمات والتغيرات الاقتصادية والتغير في حجم عرض العمل وبنيته.

(ج) تعد الإناث أكثر تعرضاً لبطالة الشباب وخاصةً الطويلة الأمد منها، مما يحرم المجتمع من إمكانية الاستفادة من قدرات الإناث ومؤهلاتهن، ويفاقم ظاهرة التمييز بين الجنسين.

وفي هذا الخصوص، يشير تقرير الأمم المتحدة عن الشباب في العالم إلى ما يلي: " يعد الشباب الفئة الأكثر عرضة لمشكلة البطالة دون غيرهم، وتتوافر دلائل على أنهم يلتحقون، بالضرورة لا بالاختيار، بالقطاع غير المنظم لكسب قوتهم، وتتسم أعمال ذلك القطاع بأنها عرضية في الغالب، لا تتطلب تفرغاً كلاماً، فلا يتمتع مزاولوها بمزايا وأمن العمل الدائم، والأسوأ من ذلك أنها تضم العاملين لحسابهم عند حد الكفاف. فبدافع من الفقر، أو من عدم إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل لا يجد الكثير من الشباب مناصاً من التحول إلى الأنشطة غير الرسمية لكسب الدخل،ومع ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الإعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يصبح العمل في القطاع غير المنظم الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، مما يجعل هدف توفير فرص عمل لائقة للجميع أمراً بعيد المنال. ومع دخول الشباب للعمل في القطاع غير المنظم وخروجهم منه فقد التمييز بين العمالة والبطالة الكثير من معناه بحيث لم يعد لأي من العمالة والبطالة أي أهمية حقيقة ".(ESCWA, 2018) . وبطالة الشباب هي بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية، والذين غالباً ما يتم تشغيلهم بأجور متدنية، لا فرق في ذلك بين الذكور والإناث منهم، وهم من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً لمخاطر البطالة.(International Labor Organization, 2020). ويمثل ضعف إنتاجية العمل المسبب الرئيسي لمشكلات الاقتصاد والعمالة والبطالة في الدول العربية، حيث تعاني هذه الدول من ضعف في الإنتاجية كما يبين الجدول رقم (5)، لأسباب متعددة من أهمها الاعتماد على القطاع العام كمشغل رئيسي للعمالة ويتصف هذا القطاع عموما بالبيروقراطية. وانخفاض الإنتاجية لا يقتصر على القطاع العام، بل يعاني من ذلك أيضاً

القطاع الخاص الصغير الحجم والهادف إلى تحقيق الربحية السريعة مع ما يرافق ذلك من سيطرة الملكيات العائلية المتوارثة في هذا القطاع والتي قلما تسعى لمواكبة التطورات في مختلف المجالات التقنية والإدارية (International Labor Organization, 2020). وبدراسة الجدول رقم (5) نجد أن الفرضية الثالثة هي فرضية غير صحيحة حيث لم يؤدي ارتفاع عدد أفراد القوة البشرية إلى ارتفاع مماثل في متوسط إنتاجية العامل العربي وهو ما يشير إلى وجود مشكلات بنيوية كبيرة تعاني منها أسواق العمل العربية، ولابد من الإشارة إلى أن المستقبل الاقتصادي للمنطقة العربية سوف يعتمد إلى حد كبير على تطورات أسواق العمل فيها ومعالجة المشاكل التي تعاني منها.

الجدول رقم (5) متوسط إنتاجية العامل في الدول العربية للفترة (1980 – 2010) مقدرة بالدولار

الدولة	1980 - 1990	1991 - 2000	2001 - 2010
الأردن	7940	4933	5406
الإمارات	54258	32081	51778
البحرين	33606	20776	26653
تونس	3923	4400	5080
الجزائر	8701	8852	5206
ليبيا	37261	25692	18363
سورية	5275	4016	3634
السودان	1092	2616	951
العراق	15242	16988	13179
عُمان	17727	23512	27556
قطر	74648	29560	56741
الكويت	57614	20394	44284
لبنان	5396	3319	13130

مصر	1442	1811	3783
المغرب	2701	2832	2793
السعودية	52073	21626	30917
اليمن	1698	2618	1685

المصدر: بيانات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية لعدة سنوات.

وفي مواجهة هذا التحدي الكبير، نجد المنطقة العربية في وضع فريد، إذ تشير احصائيات النمو السكاني للفترة 1990 – 2020 إلى أن معدل النمو لفئة السكان النشيطين اقتصادياً (15 – 64 سنة) تجاوز معدل النمو للفئات المعالة اقتصادياً (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة)، وبمعدل يفوق نظيره في أي منطقة أخرى. وكما تظهر تجربة دول شرق آسيا. فإن هذا التباين، والذي أصبح يعرف بالهبة الديمغرافية، يتيح لدول المنطقة فرصة تعجيل نموها الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل (The World Bank, 2021) ، وترتبط مسألة تحول " العبء الديمغرافي "إلى " هبة ديمغرافية " لدول المنطقة على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل من السكان.

9. النتائج :

1- نستنتج مما سبق أن الدول العربية تنقسم تبعاً لمعدلات نمو الفئات العمرية العريضة إلى المجموعات التالية:

1 – البلدان الفتية: حيث نسبة صغار السن فيها تتراوح بين 29 و 47 في المائة ونسبة كبار السن بين 2% و 5 %، وهذه البلدان هي (اليمن والسعودية وموريتانيا وعمان والعراق والصومال والسودان وجيبوتي وسورية وجزر القمر والأردن وفلسطين).

2 – البلدان في المرحلة الانتقالية: نسبة صغار السن فيها تتراوح بين 20 و 30 في المائة كبار السن بين 5% و 7%، وهذه البلدان هي (مصر والكويت وليبيا والجزائر والمغرب).

3 – البلدان في بداية التعمير: حيث تفوق نسبة المعمرين فيها 7 % ونسبة صغار السن تتراوح بين 20% و 23%، وهذه البلدان هي (قطر وتونس والبحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة).

2- كما يبين التحليل السابق أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين فيما يتعلق بآثار التغيرات الديموغرافية فيها :

1- المجموعة الأولى: وتضم الدول التي تحصل على عائد ديموغرافي متأتي من زيادة عرض العمل وانخفاض نسبة المعالين وما ينتجه ذلك من زيادة المدخرات، وهذه الدول هي (الجزائر – المغرب – تونس – مصر – لبنان – الأردن – سورية – ليبيا).

2- المجموعة الثانية: وتضم الدول التي ستحصل على عائد ديموغرافي ولكن في عقود قادمة متأخرة نسبياً، كاليمن وموريتانيا.

10. التوصيات:

كلا المجموعتين بحاجة لوضع سياسات ملائمة للاستفادة من الهبة الديموغرافية، ولعل دول المجموعة الأولى تحتاج لبذل جهود مضاعفة لاقتناص هذه الفرصة وعدم إضاعتها، فيما تحتاج دول المجموعة الثانية للعمل على تسريع حدوث النافذة الديموغرافية عن طريق العمل على خفض مستويات الخصوبة لديها وتحسن الموارد البشرية المتوفرة فيها. ويمكن القول أخيراً أنه يجب على الدول العربية الراغبة بالاستفادة من النافذة الديموغرافية، وضع خطط تنموية اقتصادية بشرية تعمل على تحقيق ما يلي:

1- تقليص معدلات البطالة وخاصة بين الشباب والاستعمال الأمثل لطاقاتهم.

2- تحسن إنتاجية العمل وذلك لتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية واستقطاب خبرات الشباب وخاصة المتحصلين منهم على شهادات عليا.

3- تحديث النظم التعليمية تماشياً مع التطور التكنولوجي والتقني.

4- تحسين برامج التأمينات الاجتماعية وتطويرها من اجل رفع أداء نظم التقاعد.

5- رفع مستوى برامج الخدمات الصحية.

6- زيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وأسواق العمل.

7- الحد من هجرة الكفاءات وإعداد برامج مناسبة للاستفادة منها في التنمية ونقل الخبرات بين الأجيال.

11. قائمة المراجع :

1) UN Economic and social affairs,2022, **world population prospects, the revision** , New York, p 122.
2) United Nations Economic and Social Council, 2018, **Report on World Youth**, United Nations, New York, p 41.
3) United Nations Development Program, 2022, **Arab Human Development Report**, United Nations, New York, p 253.
4) The World Bank, 2021, **Unleashing Job Opportunities in the Middle East and North Africa Towards a New Social Contract**, New York, p 94.
5) League of Arab States, 2017, **Unified Arab Economic Report**, Egypt, Cairo, p138.
6) International Labor Office, 2020, **Employment Trends in the World**, Geneva, p153.
7) International Labor Organization, 2020**, Youth Unemployment in the Arab World: Towards a Serious Perspective to Deal with the Challenge of the Age**, Geneva, p 69.
8) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2018 **, Social Policy Brief - First Issue**, Beirut, 76. ILO, 2001- key indicators of the labor market. P 64.

9) **نوفل** محمد ، 2018 – **آثار تراجع الخصوبة في الدول العربية** ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ص 159.

10) **رشاد** هدى ، 2016 – **مراحل التحول الديموغرافي في الدول العربية: منظور جديد** ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ص 247 .

11) UN Economic and social affairs,2022, **world population prospects, the revision**, p 87.

12) **زينات** كريم ، 2017 – **ديموغرافيا المنطقة العربية: تحديات وفرص جديدة** ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ص 172 .

The impact of demographic transition on dependency rates and productivity in Arab countries

Dr. Ahmad Zuoher Alhaj Kanbr
Faculty of Administrative Sciences - Al-Ittihad Private University

Abstract

In the past, the demographic pattern of Arab countries was characterized by high fertility and mortality rates. This pattern changed in later stages due to the rapid decline in infant mortality rates and the increase in life expectancy, which caused a shift in the age structure of the population, which in turn led to an increase in the number of people of working age (15-64). The continued high fertility rate for successive decades also led to an unprecedented increase in the number of young people (0-14). Many modern development hypotheses stipulate that changes in the age structure of the population play a significant role and have a clear impact on the development process. At a specific time point, the impact may be positive or negative, depending on the relationship between the growth of the working-age population and the growth of the dependent population. The study concluded that Arab countries are divided into three groups based on the growth rates of their broad age groups (young countries, countries in transition, and countries at the beginning of development). The study also demonstrated that Arab countries are divided into two groups with regard to the effects of demographic changes. It recommended that both groups develop appropriate policies to benefit from the demographic dividend.

Keywords: demographic transition, population age structure, dependency ratios, productivity.